من المعتزلة بانه القايم بنفسه واخرون منهم بانه الغني عن المحل و تنقض كل من التعريفين
بصدقه على الواجب و الموضوع هو المحل الذي يقوم ما حل فيه اي يحققه و يكون وجود
الحال بوجوده فذلك المحل كالجسم مثلا فانه باعتبار حلول العرض به يقال له موضوع لان
حقيقة العرض وذاته تتحقق بذلك القيام اذ العرض في نفسه بقطع النظر عن
محله هو المعني بالموضوع فالمحل اعم من الموضوع لانه الذي حل فيه الشيء سواء كان
متقوما له ام لا واما الموضوع فقد اعتبر فيه قيد زايد و هو كونه متقوما لما حل
به فقولهم في التعريف لا في موضوع صادق بان لا يوجد في محل اصلا وذلك كالهيولي
عندهم فانه جوهر و ليست حالة بمحل لانها هي نفس المحل او وجد فيه لكنه ليس
بموضوع كما في الصورة الجسمية فانها حالة في الهيولي و ليس الهيولي بالنسبة
اليها موضوعا لانها ليست متقومة للصورة بل الامر بالعكس و هو ان الصورة متقومة
للهيولي قوله فهو خاصة من خواصه و التعريف بالخاصة رسم ناقص قوله قال في الطوالع
هو متن للبيضاوي المفسر في علم الحكمة و الكلام شرحه الاصبهاني و المراد بالحواشي
و التحقيق و شيخ الاسلام ذكريا الانصاري و قد اطلعت عليها و احسنها … شرح
الاصبهاني السيد الجرجاني بحاشية صغيرة جدا لم يستوف فيها و سعه لوضوح الشرح
و اما المطالع فهو متن للارموي في علم المنطق اكبر حجما من الشمسية شرحه القطب الرازي
و حشاه السيد الجرجاني بحاشية مملوة من التحقيقات و اعتني الفضلا بها فوضعوا
عليها حواشي جمة قوله للجواهر التي هي [illegible] انواع يعني ان كل نوع اندرج تحت الجوهر
سواء كان نوعا اضافيا كالجسم مثلا او نوعا حقيقيا كالانسان لا يختلف احد في ان
الجوهر جنس له فان ذلك مما لا يشتبه على احد ان النوع ما كان مركبا من الجنس والفصل
قوله بل الخلاف الخ اي بل وقع الخلاف في انه هل الجوهر جنس لكل ما تحته من الانواع و الفصول
فان الفصول ايضا مما يصدق عليه الجوهر و التحقيق ان الفصل لا جنس له اذ لو فرض ان
الجوهر جنس الفصل لاحتاج الفصل الى فصل و هو ايضا مما يصدق عليه الجوهر فيحتاج
لفصل اخر و هكذا فيلزم ان تتعقل الماهية بالكنه الى تعقل امور لا نهاية لها و هو محال
فتعين ان الجوهر ليس جنسا لهذه الفصول و انما هو جنس للانواع المندرجة تحته
فقط لا لها و للفصول للزوم المحذور فيكون بالنسبة للانواع جنسا و للفصول عرضا
عاما و لذلك قال في شرح المطالع لا يعقل للفصل جنس قوله و قد انكر المتكلمون
اكثر هذه الاقسام المتبادر من سياق الكلام ان المراد الاقسام التسعة
للعرض فيراد بالاكثر حينئذ ما عدا الكيف والاين فان المتكلمين ينكرون الكم
ايضا اي وجوده و زيادته على الجسم فليس ثم الا الاجزا التي تتركب منها الجسم
فانه نص في شرح المواقف على ان المتكلمين انكروا المقدار و العدد بنا على تركيب
الجسم عندهم الا الاجزا التي لا تتجزا فانه لا اتصال بين الاجزا التي تتركب منها

الجسم عندهم بل هي منفصلة في الحقيقة الا انه لا يحس بانفصالها لضعف المفاصل
التي تماست الاجزا عليها فلا تسلمون ان هناك اتصالا اي امرا متصلا في حد ذاته
هو عرض حال في الجسم وان الاجزا التي تعرض في الجسم بينها احد مشترك و العدد
امر اعتباري و المتبادر من لا اعتقد ان المراد اقسام العرض النسبية السبعة و حينئذ
يراد بالاكثر ما عدا الاين المبني ان المتكلمين لا يقولون بوجود شيء من هذه الاعراض
النسبية السبعة الا الاين و بهذا صرح في اخر العبارة و انها من الامور الاعتبارية
قوله قال ابن السبكي عبارته مع شرح الجلال المحلي هكذا و الاصح ان النسب و الاضافات
امور اعتبارية يعتبرها العقل لا وجود لها بالوجود الخارجي و قال الحكما الاعراض النسبية
موجودة في الخارج اه و نحن اولا نشرح معنى الاعتباريات ثم معنى الوجود الخارجي
ثم نتكلم مع المص اما الاعتباريات في امور يعتبرها العقل لا وجود لها خارجا قال
السيد في حاشية التجريد الثابت في الذهن قد يكون ثابتا في حد نفسه مطابقا
للواقع و يسمى اعتباريا حقيقيا و قد لا يكون كذلك و يسمى اعتباريا فرضيا اه
واما الوجود الخارجي فمعناه تحقق الشيء و كونه في الخارج فاذا قلنا مثلا زيد
موجود في الخارج ففي الخارج ان نسب الى ذات زيد كان ظرفا لوجوده و ان نسب
الى وجوده كان ظرفا لنفسه لا لوجوده و الا كان للوجود وجود و تسلسل و بهذا
ظهر لك الفرق بين ما جعل الخارج ظرفا لوجوده و ما جعل ظرفا لنفسه و الوجود الخارجي
يسمى وجودا اصليا و عينيا و يقابله الوجود الذهني و يسمى وجودا ذهنيا و وجودا
غير اصلي و هو وجود الاشيا بانفسها في الذهن او بمثال يطابقها على اختلاف الرايين
عند الحكما القايلين بالوجود الذهني ثم ما ذكرناه من ان الامور الاعتبارية لا وجود
لها الا في الذهن لا فرق بين صادقها و كاذبها هو الذي يميل اليه العقل و يختاره و اما
ما قيل من ان الصادق منها له تحقق في نفسه فمشكل من جهة انه لا فرق بينه
و بين الحال مع ان نافي الاحوال مضطر الى القول باعتباريات قوله قلنا ان لها وجودا في نفسها
لزم القايل بنفي الحال الرجوع اليها و ما يمنعه من تحقق الحال الذي في كلام ظاهري و دعوى
غير مسلمة لان ما تثبت و ما تثبت به من ان ثبوت الحال للمحل الذي من ثبوت الاعتبار
فان الحال على التفصيل به له ثبوت في نفسه و ثبوت في المحل والاعتبار لم ثبوت في
نفسه دون المحل و لذلك صح اتصافه تعالى بالحوادث الاعتبارية كالخلق والرزق
مع ان ذاته لا تكون محلا للحوادث مردود بانه لا يعقل صفة ثبوتية بدون موصوف
تقوم به والفرق تحكم واذا نظرت الى وجدانك و رجعت اليه وجدت الثبوت للشيء
في نفسه لا يعقل تفاوتا بالقوة و الضعف و اما ما يتوهم من في كلام السيد سابقا
الثابت في الذهن قد يكون ثابتا في حد نفسه من ان الاعتبار له ثبوت في نفسه
فمندفع بما قاله بعض فضلا الاعاجم و الظاهر ان للشيء تحققا بالنظر الى نفسه غير

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)